REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES Numéro Spécial 01, 2017
ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

فعالية تسيير الموارد البشرية بوزارة الخارجية و مساهمتها في عودة المستثمرين الجزائريين المقيمين بالخارج

فرحاتي هشام

باحث دكتوراه بمدرسة الدراسات العليا التجارية

ملخص :

لقد اضحت عودة الاستثمارات الاجنبية ذات الاصول الجزائرية في السنوات الاخيرة محل اهتمام كل السلطات العليا للبلاد و التي تعمل على تحقيق كل الظروف في سبيل الوصل اليها، و لتحقيق ذلك سنت الدولة جملة من الاصلاحات و التشريعات التي وضعت لجلب الاستثمارات الاجنبية عامة و الجزائرية المهاجرة خاصة و التي ان تحققت من شأنها ان تعزز الاستثمار الاجنبي المباشر. و على الرغم من ذلك بقيت البيئة الاستثمارية و الاقتصادية بالجزائر محل تردد الكثير من رجال الاعمال الجزائريين المقيمين بالخارج.

فإذا كان هذا حال الجزائريين فما بالك بالأجانب و الذي من المفترض أن تعزز استثماراتهم صادرات البلاد، و المساهمة في خلق فرص عمل ، ونقل التكنولوجيا، المشاركة في التنمية الصناعية و الاقتصادية للدولة.

ولتحقيق هذه الأهداف، وضعت تدابير محددة (برنامج الخوصصة ، والحوافز الضريبية والمالية ، وما إلى ذلك). ومع ذلك ، ظهرت بعض الأسئلة مؤخراً حول تناقض الجاذبية الاستثمارية بالجزائر، فمن جهة وضعت الدولة كل الميكانيزمات الضرورية لتحقيق الاستقطاب المثالي لعودة المستثمرين الجزائريين الموجودين بالخارج و من جهة اخرى بقيت النتائج عكس كل التوقعات . و من هنا فان العديد من التساؤلات تطرح نفسها مرة أخرى تتعلق بقدرة الادارة الجزائرية على جلب و استقطاب الادمغة المهاجرة و رجال الاعمال الجزائريين المقيمين بالخارج و القدرة على الاحتفاظ بها داخل الوطن.

الكلمات الدالة : الاستثمار الاجنبي المباشر، الجالية الوطنية بالخارج، عودة الكفاءات و رجال الأعمال، البعثات الدبلوماسية و القنصلية، الموارد البشرية.

Résumé:

Dans son processus de transition d'un pays consommateur à un pays producteur, le gouvernement algérien s'est imposé une politique de réformes structurelles qui a permis de rétablir les équilibres macro-économiques, la libéralisation partielle de l'économie. Ces réformes qui ont provoqué une légère croissance des flux d'IDE vers l'Algérie restent en deçà du potentiel d'investissement du pays et pour ce faire, l'Algérie a pris un certain nombre de textes et de lois régissant les fondements de sa politique d'investissement qui donne des garanties et des avantages certains aux investisseurs étrangers.

Aborder cette question nous emmène impérativement à se focaliser sur une catégorie bien précise des investissements étrangers en l'occurrence les investisseurs et les Hommes d'affaires nationaux installés à l'étranger. Ces investisseurs représentent pour l'Algérie un potentiel inexploité pour la croissance de notre pays, à laquelle ils sont disposés à participer.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396
Ce constat doit pousser les pouvoirs publics à prendre conscience de ce potentiel de développement pour pouvoir convaincre ces compétence d'hommes d'affaires à retourner et transférer une partie de leurs investissements en l'Algérie.
Mots clés : Investissement Direct Etranger (IDE),la communauté nationale à l'étranger, le retour des compétences et des hommes d'affaires , les représentations diplomatiques et consulaires à l'étranger, les ressources humaines.

1-مقدمة :

تتسم الساحة الدولية في الوقت الراهن بالمنافسة الشديدة بين الدول سواء المتقدمة منها أو النامية و ذلك في جلب الأموال و الاستثمارات الأجنبية مهما كان موطنها أو جنسيتها، و كذا جلب رجال الأعمال سواء كانوا من الأجانب أو من أبناء الوطن المقيمين في الخارج، و ذلك نتيجة للدور الهام الذي تلعبه هاته الأموال و الاستثمارات في توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية و نقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة و خلق المزيد من فرص العمل وتعزيز قواعد الإنتاج و كذا تحسين المهارات و الخبرات.

تبقى اشكالية عودة الكفاءات الوطنية المهاجرة و كذا رجال الاعمال المقيمين بالخارج من أهم المواضيع التي تشغل بال السلطة العمومية و كبار مسؤولي الدولة و التي من شأنها أن تساهم في الدفع بالاقتصاد الوطني نحو الاستقلالية و العالمية ، و للتوسع في حيثيات هذه الاشكالية اعتمدنا على ثلاثة محاور نناقشها على النحو التالي :

- المحور الأول : ظاهرة الهجرة و أثرها الاقتصادي
- المحور الثاني : علاقة رجال الاعمال و الكفاءات الوطنية المهاجرة بالوطن
- المحور الثالث : دور و فعالية المورد البشري على مستوى الممثليات الجزائرية بالخارج في عودة المستثمرين الجزائريين بالخارج.

2-ظاهرة الهجرة و أثرها الاقتصادي

يعتبر هذا الموضوع ذو أهمية كبيرة لبلادنا حيث يعالج الأثر الاقتصادي الهام للأموال الضخمة والشركات الكبرى لرجال الأعمال الجزائريين غير المقيمين في الوطن بالإضافة إلى الكفاءات العلمية الوطنية المهاجرة التي تستفيد منها الدول المضيفة بشكل كبير، و بالتالي العمل على استهداف و استغلال هاته الأموال و الاستثمارات و المهارات كقيمة مضافة مباشرة في الدخل الوطني الخام، خاصة في ظل العولمة وحرية تنقل الأفراد و السلع في العالم، و لتحليل هذا الموضوع و جب التطرق إلى أسباب نجاح هاته الكفاءات بالخارج و أسباب هجرتها وعزوفها على العودة إلى الوطن.

لقد إستهوت الهجرة منذ القدم الأفراد و الجماعات على الرغم من المخاطر التي قد تحيط بها، و ذلك من خلال الاغراءات التي توعد بها و الفوائد التي تجنيها، ففي الماضي كان الهدف من توجه الشعوب نحو "الضفة أو الجهة الأخرى" هو الاكتشاف و التبادل بين الأفراد و ذلك في مختلف المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

الثقافية، أما اليوم فان الرغبة في الهجرة أصبحت تتمحور حول البحث على مستوى اقتصادي و معيشي أفضل و الإندماج في الإقتصاد العالمي من أجل ضمان تنمية إقتصادية و بشرية دائمة (تقرير التنمية البشرية لعام 2009، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة) .

تعتبر الهجرة في كل دول العالم و الجزائر خاصة كمتغير سياسي و إقتصادي و إجتماعي هام سواء حاضرا أو مستقبلا، حيث يقدر عدد المهاجرين في العالم حسب إحصائيات الأمم المتحدة بحوالي 250 مليون شخص مقيمين خارج مسقط رأسهم أو يحملون جنسيات غير جنسياتهم الأصلية، أما بالنسبة للجزائريين فيقدر عددهم بأكثر من 10 ملايين مهاجر موزعين على 27 بلدا حول العالم و تنال أوروبا فيها حصة الأسد بنسبة 86 ٪ و تليها الدول العربية بحوالي 9 ٪ و بعدها أمريكا و دول أخرى بنسبة 5 ٪.

فمن الناحية المالية و الاقتصادية يحول المهاجرون الجزائريين المقيمين بالخارج عبر القنوات الرسمية حوالي 1,5 مليار اورو سنويا بكافة أشكالها، و هي نسبة ضئيلة مقارنة بحجمها لدى الدول المستقبلة، و بالمقابل يتم تحويل حوالي 4,15 مليار اورو بصورة غير الرسمية بعيدا عن أعين الهيئات المالية الرسمية و التي يتم ارسالها بواسطة الأقرباء والأصدقاء أو الدخول بها بدون تصريح، و هو ما يحرم الدولة من فوائد هذه التحويلات و التي من الممكن أن تكون المدخول الثاني من العملة الصعبة لبلادنا بعد المحروقات إذا ما تم استغلالها وفق اطار قانوني محفز خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعرفها البلاد من خلال انهيار أسعار المحروقات و تدني المداخيل من العملة الصعبة.

تعتبر التحويلات الرسمية من العملة الصعبة لجاليتنا المقيمة بالخارج نحو الجزائر بالضعيفة مقارنة بالتحويلات الرسمية لجاليات دول مجاورة لنا، لكن إذا ما قورن مجموع التحويلات سواء الرسمية أو غير رسمية نجد أن الجزائر تحتل فيها المراتب الأولى عربيا و مغاربيا و هذا ما يؤكد وجود خلل ما في المنظومة القانونية و المالية الوطنية من خلال عزوف الجزائريين على تمرير و تحويل هاته المبالغ عبر القنوات الرسمية.

وفي هذا الإطار، سارعت العديد من الدول النامية بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و المستثمرين من أبناء الوطن بالخارج لتشجيع استقطاب الاموال الوطنية و الاجنبية نحو الاقتصاد الوطني و الذي يعد اكبر مكسب اقتصادي إذا ما نجحت هاته الدول في إقناعهم بالعودة إلى وطنهم الام ولما لا جلب غيرهم من المستثمرين الأجانب.

لقد كانت و لازالت مساهمة الجزائريين المقيمين بالخارج في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لبلدهم الأم ضعيفة جدا بالرغم من قناعة كل الساسة و الاقتصاديين من أن وجود هؤلاء الأفراد بالخارج والعمل على جلبهم نحو الوطن يشكل و بدون شك عنصرا أساسيا في ظهور مداخيل أخرى تدعم الإقتصاد الوطني وتعطي دفعا جديدا له إذا ما تم الاعتناء بها و بشكل جدي، **مما يفرض على الدولة أن تقوم و كخطوة أولية بتكثيف العمل الجمعوي بالمهجر و مساعدة عمل جمعيات المهاجرين و الربط بينها و بين مثيلاتها بالجزائر في مختلف الميادين حتى تقرب الوطن إليهم و تقوي روح المواطنة فيهم** (مشكلة هجرة الكفاءات، في: ندوة هجرة الكفاءات العربية، نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا، 1985: مركز دراسات الوحدة

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

العربية، بيروت.)، و لقد أثبتت الأجيال الجديدة من الجزائريين الموجودين بالخارج من خلال كل التجارب السابقة وكذا مختلف الدراسات و الاستطلاعات على استعدادها التام للمشاركة في تنمية بلادهم و العبور بالوطن في جميع المجالات من هذه المرحلة الإنتقالية إلى بر الأمان حتى تضمن مكانة محترمة لإقتصاد الجزائر بين اقتصاديات الدول الناشئة و المتطورة و ما النهضة الرياضية المبنية على أبناء الجالية المغتربة التي شهدتها بلادنا في السنوات الأخيرة لأكبر دليل على ذلك.

3- علاقة رجال الاعمال و الكفاءات الوطنية المهاجرة بالوطن

إن دعوات السيد رئيس الجمهورية في كل خطاباته على الاعتناء بالطاقات الوطنية المهاجرة و توجيه جزء من سياسته الخارجية نحوهم لأكبر دليل على حاجة الوطن لهم ، و الدليل على ذلك رعاية الدولة للزيارات المتكررة لرجال الاعمال الجزائريين المغتربين خلال السنوات الاخيرة و تنظيم العديد من الملتقيات لصالحهم داخل الجزائر و التأكيد على حاجة الدولة إليهم.

كما تبقى المبادرة العلمية الأولى من نوعها التي قامت بها الدولة نحو الكفاءات و الأدمغة المهاجرة أكبر دليل على هذا التوجه و التي تم من خلالها دعوة مجموعة من الشباب الجزائريين المبدعين في ميدان التكنولوجيا و الإعلام الآلي إلى الجزائر سنة 2009، و الذين يصنفون كأدمغة مهاجرة في الولايات المتحدة الأمريكية و استقبالهم من طرف أعلى المسؤولين في البلاد و الوزير الأول و بأمر من الرئيس، مؤكدين بذلك دعم الدولة لكفاءات أبناءها المغتربين و على استعدادها التام لاحتضان مواهبهم و تقديم كل التسهيلات الضرورية لهم و التي من شأنها أن تضمن لهم المشاركة الفعلية في التنمية الاقتصادية و العلمية لبلادنا، و من جهتهم أكد هؤلاء المبدعين الشباب على استعدادهم لدعم التكنولوجيا المتطورة و تحويلها إلى الجزائر الأمر الذي يؤدي إلى الانفتاح على المحيط الخارجي و إعطاء صورة مثلى للاستثمار في الجزائر من اجل جلب و استقطاب المستثمرين من الجزائريين في المهجر أو الأجانب على حد سواء، اضافة الى اللقاءات المتكررة للمسؤولين الجزائريين بهم في المهجر و التي كان آخرها لقاء رئيس الحكومة أحمد أويحي بالجالية على هامش اللجنة العليا الحكومية المشتركة الفرنسية- الجزائرية في 8 ديسمبر 2017. و قد تصبح الجزائر على المدى الطويل بلدا مصدرا للتكنولوجيا العلمية، و لكن يجب الانطلاق و بسرعة في خلق ورشات و نوادي تعمل على جمع كل المعلومات المتعلقة بالكفاءات المهاجرة و رجال الأعمال في الخارج كمرحلة أولوية ثم الانتقال في ما بعد إلى تجسيد هذه الأفكار في الواقع و ما امتلاكنا لنوعية من هذه الموارد لدليل على أننا دولة ناشئة يكفيها فقط الثقة بإمكانياتها من اجل الانطلاق حتى و إن كانت هناك أخطاء فانه سوف يتم تداركها.

و كمرحلة تمهيدية وجب الارتقاء في العلاقة التي تربط الجزائريين المقيمين بالخارج بوطنهم الأم من علاقة العائلة و المولد و الأصل إلى علاقة المساهمة و المشاركة في التنمية الاقتصادية و المشاركة في إستراتجيات القيادة و الإستثمار و الرفع من قيمة الوطن، و لعل من أهم المؤشرات و في الكثير من المراحل السابقة التي تؤكد على جدية الدولة في هذا المنحى و بهذه المقاربة هو التمثيل الذي يقره الدستور للجالية الوطنية المهاجرة في المجلس الشعبي

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

الوطني و طرح انشغالاتهم من خلاله، و تخصيص الحكومات المتعاقبة "كتابة دولة" خاصة بهم ليس من أجل ضمان دخولهم إلى الوطن في ظروف حسنة فقط خلال موسم الصيف بل يمتد إلى طول السنة لضمان مشاركتهم في خدمة وطنهم، و لتأكيد ذلك انطلقت الدولة في الفترة الاخيرة الى تحضير و دراسة مشروع إنشاء مجلس أعلى للجالية يتكفل بهذه الشريحة المغتربة من المواطنين و الاعتناء بشؤونها و العمل على تقريبها من الوطن مما سيسمح بتحويل أموالهم و استثماراتهم أو جزء منها إلى الوطن و لما لا جلب شركائهم من الأجانب بالخارج من خلال رفع كل القيود التي قد تعوق ذلك و منح جميع التسهيلات الضرورية مراعين في ذلك ضمان و حماية الاقتصاد المحلي و الثروة الوطنية بكل أشكالها.

إن مسألة عودة المستثمرين الجزائريين من الخارج ليست اختراعا او اكتشافا بل بالعكس فقد يكون الإبتعاد من الوطن أصعب من العودة إليه حيث يتمنى الجميع العودة إلى ارض الوطن خاصة في ظل تغير الظروف و تحسنها بشكل كبير جدا في الجزائر و في المقابل تزداد الأزمات المالية والاقتصادية لدى الدول المضيفة و المستقبلة، مما جعل في هذه الظروف الحياة الإجتماعية في الدولة الأم أسهل و أحسن بكثير مما هي عليه في الدول الكبرى.

4- دور و فعالية المورد البشري على مستوى الممثليات الجزائرية بالخارج في عودة المستثمرين الجزائريين بالخارج

تعتبر المقاربة المزدوجة للانتماء لدى الجالية الوطنية المغتربة، من حيث إنتمائها لبلد المنشأ الذي ينتمون إليه من جهة و انتمائهم لبلد الإقامة الذي احتضنهم و حققوا النجاحات فيه من جهة أخرى، هي مفتاح الحلقة الصعبة في الربط بين الضفتين من خلال تميزهم بامتلاك معرفة للجهتين (بلد الاصل و بلد الاقامة) والشعور بحاجة الوطن لهم و ما يمكن أن يقدمه بلد الإقامة (المهجر) لبلد الانتماء، إضافة إلى النفوذ الذين يمتلكونه فيه، فإن هذه الكفاءات هي الأنسب لتكون بمثابة الجسر الذي يربط بين الجهتين و بعبارة أخرى الإعتماد على ما يمتلكه هؤلاء المهاجرين من نفوذ و من علاقات إجتماعية في تقديم المساعدة إلى البلد الأصلي.

و بصفة عامة تعتبر الكفاءات الوطنية بالخارج جهاز فعال و مؤهل في مجال الدبلوماسية الإقتصادية و هذا ما يتطلب التعمق في دراسة هذه الاشكالية و القيام بدراسة مقارنية مع دول أخرى .

مهما تعددت الاسباب و العوامل فإن سياسات العودة لأصحاب رؤوس الأموال المهاجرة، خاصة في شقها الاقتصادي، مرتبطة ببعدين إستراتيجيين نوجزهما في ما يلي :

الأول : مرتبط **بالبعد التنموي** لبلد الأصل بصفة عامة، و تحت هذه الطرح فإن هذه المسألة يجب أن تحظى برد فعل و تحرك من حكومتنا على المستوى الدولي، كما يجب أن يخصص لها هيئات خاصة بها قد تكون على سبيل الذكر و ليس الحصر المجلس الأعلى للجالية، مهمتها وضع إستراتيجية محددة و دقيقة في إتجاه الكفاءات الوطنية المهاجرة و المتخصصة و رجال الأعمال بصفة خاصة و المهاجرين أينما كانوا.

و الثاني : يتعلق **بالبعد الترويجي للاقتصاد الوطني** و ذلك بإشراك و مساهمة جاليتنا في ذلك من خلال تقديم دعم إشهاري للنشاط الإستثماري و الإقتصادي في بلادنا، فبالإضافة إلى الأدوار الأساسية الثلاث التي يلعبها

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

المهاجرين من : نقل رؤوس الأموال، تحويل الخبرات و المشاركة في النشاط التنموي المحلي، فإنه وجب على هذه الفئة من المواطنين أن تقدم دعم ترويجي لاقتصاد بلدانها الأصلية.

لقد أرادت الجزائر و من خلال سياستها الاقتصادية الحالية في ظل **مخططات التنمية الاقتصادية و الإنعاش الاقتصادي على مدى الخمسة عشر سنة الأخيرة** أن تتحول من دولة "سوق" تباع فيها السلع و المواد إلى دولة استثمار تخلق فيها مناصب الشغل و **تصبح دولة منتجة لا مستهلكة** ، حيث ظلت بلادنا إلى مدى قريب دولة استيراد تمكنت فيها العديد من الشركات الدولية من تحويل مبالغ مالية ضخمة إلى بلدانها بالرغم من أنها لم يكن لها حتى مقرات بالجزائر و هذا ما يستوجب إعادة النظر في السياسات السابقة لتصحيح كل هاته الأخطاء.

و في هذا الاطار، يهدف قانون الاستثمار بالاساس إلى تجميع و توحيد ضمانات و حوافز واحدة و ذلك لتحرير الاستثمار من القيود و المعوقات الإدارية و الإجرائية و الاولوية لرجال الاعمال الوطنيين المقيمين في المهجر، ويمكن تلخيص الاجراءات على النحو التالي :

المساواة بين المستثمرين المحلين و الأجانب – إلغاء التمييز بين الاستثمار العام و الخاص – إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI – إنشاء صندوق لدعم الاستثمار– إنشاء مجلس وطني للاستثمار تحت سلطة رئيس الحكومة – خفض الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة لمشروع الاستثمار– الإعفاء من الضريبة TVA – الإعفاء من الرسم الجديد على نقل الملكية.

لقد تكررت الدعوات **لتطوير مهام السفارات و المراكز الدبلوماسية في الخارج** بحيث يصبح لها دور اقتصادي بالإضافة على أعمالها السياسية والدبلوماسية، وهي دعوات لها ما يبررها في ضوء الحقائق المعروفة من أن معظم الدول المتقدمة والنشطة طورت مفهوم الدبلوماسية الكلاسيكي ليشمل الدبلوماسية الاقتصادية و العمل تعيين ملحقون تجاريون ومستشارون اقتصاديون بالخارج يشكلون في أعمالهم حلقة وصل بين قطاعات العمال في بلدانهم والواقع الاقتصادي والحركة التجارية في الدول التي يعملون فيها، و عليه وجب على الهيئة الاولى المسؤولة على هذا القطاع ألا وهي وزارة الشؤون الخارجية بتطوير دور و فعالية الموارد البشرية العاملة بها و تركز اهتمامها على جمع المعلومات حول الأوضاع الاقتصادية والتجارية والمشاريع القائمة والمتوقعة لتمريرها إلى الشركات الوطنية و مؤسسات القطاع الخاص في بلدانهم الأصلية لتوسيع تعاملاتها وحصصها مع الأسواق الخارجية و هو ما يفتقده بلدنا بشكل عام و انعدام التواصل مع المستثمرين الجزائريين بالخارج بشكل خاص حيث يبقى الاعتماد عليهم إلا من خلال الحفلات و اللقاءات المناسبتية بعيدا عن الدور الحقيقي الذي قد يلعبه هؤلاء المستثمرين من أبناء الوطن، و هذا ما يضيع علينا المئات إن لم نقل الآلاف من الفرص الاستثمارية المربحة و المفيدة لبلادنا.

و عليه فكل المبادرات السابقة للنهوض بالدور الاقتصادي للدبلوماسية بالجزائر تبقى منقوصة وعاجزة عن ملامسة الواقع ما لم تتدعم باستراتيجيات واضحة تستند إلى المقومات المطلوبة، كما أن مسألة معالجة تطور و تفوق الكفاءات الوطنية الموجودة بالخارج و المهاجرة تتطلب نقاشا واسعا يشمل كل الاطراف المعنية .

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

و الهدف من هذا الموضوع هو وضع الخطوط العريضة للاستراتيجيات الواجب إتباعها في سبيل تشجيع أبناءنا على تحويل استثماراتهم أو جزء منها نحو الجزائر و لما لا **جلبهم لشركائهم الأجانب** في الضفة الأخرى (جمال الدين محمد المرسى،التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية منهج تطبيقي- الإسكندرية: الدار الجامعية ،2002م ص 198) ، و ابتكار طرق جديدة **لتعبئة و تجنيد الكفاءات المغتربة** للمساعدة في التنمية الاقتصادية لوطننا الحبيب و **تشكيل شبكات ضاغطة** فعالة ذات نفوذ و الجعل منهم سفراء لنا بالخارج، و لنا أن نتخيل أن لبلادنا **مجموعة من السفراء** في بلد واحد كل في اختصاصه و ميدان عمله و لما لا منح **صفة القنصل الشرفي** على سبيل المثال مثلما تفعله العديد من الدول لأصحاب المشاريع الكبرى و أصحاب النفوذ و التأثير في المهجر و ما هي الإمكانيات و الوسائل الواجب و ضعها حتى نجعل منهم سفراء اقتصاديين.

5-خاتمة :

من خلال ما سبق ذكره، لا يمكن لبلادنا أن تبقى في دور المتفرج، وجيراننا يعتمدون على مواطنيهم في المهجر كمورد رئيسي للعملة الصعبة في بلدانهم الأصلية و هو حال المغرب و تونس و الذي تلعب التحويلات المالية لجاليتهم الدور الرئيسي في رسم ميزانية دولهم، فأولوية الاولويات هي اعادة تحديد دور السفارات و القنصليات الجزائرية بالخارج و التي يمر عبرها حتما كل الاستراتيجيات و الخطط و البرامج الموجهة لهذه الفئة من المواطنين و هذا ما يجرنا كذلك و بصفة حتمية الى توجيه البحث الأكاديمي في هذا المجال الى دراسة دورالموارد البشرية للمراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج على دورها الاقتصادي ".

يتأكد لدى الباحث الأكاديمي و السياسي المتخصص في الشؤون الاقتصادية و الأعمال من خلال هذه الدراسة مدى أهمية هذا الموضوع و مدى تأخرنا في الاهتمام به مقارنة بدول أخرى، و ما افتقار موسوعتنا المكتبية الوطنية و الأكاديمية إلى هذا النوع من الدراسات و الأبحاث الذي لم يأخذ حقه على المستوى العلمي و ألأكاديمي إلا دليل على ذلك، اضافة الى الطابع الاستعجالي لإدماج جاليتنا بالخارج و حثها على لعب دور أكثر جرأة في الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع:

- **باللغة العربية**

- ألان فيشر : **الكفاءات العربية فى الولايات المتحدة** ، فى: ندوة هجرة الكفاءات العربية، (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربى آسيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995.
- نزيه عبد المقصود مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ، دار الفكر الجامعي، مصر، طبعة 2007
- عبد القادر رزيق المخادمي، " **الكفاءات المهاجرة بين واقع الحال وحلم العودة** "، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، 2011، الجزائر.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها– نظرياتها وسياستها** ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- زاهد محمد ديري، **إدارة الأعمال الدولية**، ط2، دار الثقافة، الأردن، 2011،
- حلا سامي خضير، موفق أحمد، **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.
- علي حمدي فؤاد: **التنظيم والإدارة الحديثة**؛ دار النهضة العربية، بيروت، 1981
- جمال الدين محمد المرسى وآخرون ،**التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية منهج تطبيقي** (الإسكندرية: الدار الجامعية ،2002م) .
- تقرير **التنمية البشرية** لعام 2009، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
- علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 36.
- ناجي بن حسين، **تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد31، 2009،.
- خالد اعميري، **اثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015،

- **باللغة الاجنبية**

- Simon Pierre : **Le ressourcement humain, initiation aux principes fondamentaux de l'organisation**; Bibliothèque nationale du Canada, 6ème édition, 1970.
- Le dico du commerce international, Investissement direct à l'étranger (IDE), Voir le site web suivant : http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/investissement-direct-a-l-etranger-ide.html
- United Nations Conference on Trade and Development, **World Investment Report United Nations2005**, Transnational Corporations and the Internationalization of R&D, New York and Geneva,.
- Thietart R. Alain : **La dynamique de l'homme eu travail « une nouvelle approche par l'analyse du système »** ; Les éditions d'organisations, Paris, 1977.
- OCDE, **Définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux**, 2008**,** Les corrigenda des publications de l'OCDE sont disponibles sur: www.oecd.org/editions/corrigenda
- Le dico du commerce international, Investissement direct à l'étranger (IDE), Voir le site web suivant : http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/investissement-direct-a-l-etranger-ide.html
- Cunced, Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, Les chaines de valeur mondiales : **l'investissement et le commerce au service du développement**, Rapport sur l'investissement dans le monde 2013, Nations Unies New York et Genève, 2013 , Page 1-6, Voir le site Web suivant : www.unctad.org/wir
- Steiner Georga A and John B, miner, **Management Policy and Strategy Macmilanpub co New York**, 1997
- Taylor F. Winslow : **La direction scientifique des entreprises** ; essai ouvrage présenté par Mohamed Benguerna, ENAG édition, Alger, 1992.
- Thonpson , A, and Strickland, A, **Stratagic Management: Concepts and casess**, lothed irwn – mc Graw – Hill, New York, 1998